واردات عدد .....
26 فيفري 2024
مجلس نواب الشعب
مكتب الضبط المركزي

2024/22

مشروع قانون أساسي

يتعلق بالموافقة على انضمام الجمهورية التونسية إلى الاتفاق متعدد الأطراف بين السلط المختصة بشأن التبادل الآلي للمعلومات المتعلقة بالحسابات المالية

فصل وحيد: تتمّ الموافقة على انضمام الجمهورية التونسية إلى الاتفاق متعدد الأطراف بين السلط المختصة بشأن التبادل الآلي للمعلومات المتعلقة بالحسابات المالية المعتمد ببرلين في 29 أكتوبر 2014 والملحق بهذا القانون الأساسي.

2024/22

2024/22

واردات عدد .....
26 فيفري 2024
B
مجلس نواب الشعب
مكتب الضبط المركزي

شرح أسباب

(مشروع قانون أساسي يتعلق بالموافقة على انضمام الجمهورية التونسية إلى الاتفاق متعدد الأطراف بين السلط المختصة بشأن التبادل الآلي للمعلومات المتعلقة بالحسابات المالي)

تبعا لانضمام الجمهورية التونسية إلى المنتدى العالمي للشفافية وتبادل المعلومات لأغراض جبائية سنة 2012 ومصادقتها على الاتفاقية المتعلقة بالمساعدة الإدارية المتبادلة في المادة الجبائية التي دخلت حيز التنفيذ بتاريخ غرة فيفري 2014، التزمت بلادنا بتطبيق المعايير الدولية في مجال الشفافية وتبادل المعلومات لأغراض جبائية.

وطبقا للفصل السادس من الاتفاق المذكور المتعلق بالتبادل الآلي للمعلومات، تعهدت تونس بتاريخ 16 نوفمبر 2017 بتفعيل التبادل الآلي للمعلومات المتعلقة بالحسابات المالية وبإدراج القواعد المنبثقة عن الاتفاق متعدد الأطراف بين السلط المختصة المتعلق بالتبادل الآلي للمعلومات المتعلقة بالحسابات المالية الموقع ببرلين في 29 أكتوبر 2014 ضمن التشريع الوطني.

وتبعا للجلسة الوزارية المنعقدة في الغرض بتاريخ 24 ديسمبر 2021 تم توجيه مراسلة إلى المنتدى العالمي للشفافية وتبادل المعلومات لأغراض جبائية وإفادته بالتزام تونس بتفعيل التبادل الآلي للمعلومات المتعلقة بالحسابات المالية في موفي سبتمبر 2024 وتم إمضاء الانضمام للاتفاق متعدد الأطراف بين السلط المختصة بشأن التبادل الآلي للمعلومات المتعلقة بالحسابات المالية الموقع ببرلين في 29 أكتوبر 2014 من قبل الحكومة التونسية ممثلة في السيدة وزيرة المالية بتاريخ 24 جانفي 2023.

ويندرج اتفاق برلين المؤرخ في 9 أكتوبر 2014 في إطار تعزيز آليات مكافحة التهرب الضريبي الدولي من قبل المطالبين بالأداء الذين لهم حسابات بنكية مفتوحة بالخارج ويتمثل الاجراء في إلزام المؤسسات المالية بالتصريح الدوري لمصالح الأداءات لبلد منضم للاتفاقية عن معلومات معينة تتعلق بحسابات غير المقيمين الذين لهم حسابات مالية مفتوحة لديها .
ويضبط هذا الاتفاق المعد من قبل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إطار التبادل الآلي للمعلومات المالية ويوضح جملة المفاهيم والإجراءات الكفيلة بتطبيق هذه الآلية، ويتكون من 08 بنود تناولت أساسا:

- تعريف المصطلحات،
- تبادل المعلومات بخصوص الحسابات الخاضعة للتصريح،
- رزنامة وطرق تبادل المعلومات،
- التنسيق والتعاون في مجال تطبيق وتفعيل الاتفاق،
- قواعد حماية سرية المعلومات المتبادلة،
- طرق التعاون بين الدول المبرمة لهذا الاتفاق لضمان حسن تطبيقه أو المبادرة بتنقيحه،
- مدة الاتفاق وتاريخ دخوله حيز النفاذ،

2024/22

- دور كتابة الهيكل التنسيقي.

كما يتضمن الاتفاق 06 ملاحق يتم تعميرها وموافاة كتابة الهيكل التنسيقي بها بعد اكتمال الإطار القانوني الداخلي المتعلق بالتبادل الآلي للمعلومات المالية باستثناء الملحق " و " المتعلق بضبط تاريخ أول عملية تبادل للمعلومات بالنسبة إلى الحسابات القديمة والحسابات الجديدة. ويضم هذا الاتفاق 119 دولة وإقليم إلى موفى سنة 2022 .

وباعتبار أن هذا الاتفاق يهم تبادل معلومات تشمل حسابات بنكية وعقود تأمين لغاية استعمالها لأغراض جبائية وأن هذه المعطيات تعد من قبيل المعطيات الشخصية عندما يكون أصحاب هذه الحسابات أشخاصا طبيعيين وبالتالي فهي من المواد التي تدخل في مجال القانون الأساسي مثلما يقتضيه الدستور التونسي، فقد وجبت المصادقة عليه طبقا للفصل 74 من الدستور بعد موافقة مجلس نواب الشعب بمقتضى قانون أساسي عملا بأحكام الفصل 75من الدستور .

هذا ويترتب عن انضمام بلادنا لهذا الاتفاق ما يلي :

- الحصول سنويا من الدول التي يتم تحديدها والمنضمة إلى هذا الاتفاق على المعلومات المالية المتعلقة بالأشخاص المقيمين جبائيا بتونس والممسوكة من قبل المؤسسات المالية في هذه الدول مما يمكن مصالح الجباية من تسوية الوضعية الجبائية للمخالفين اعتمادا على المداخيل غير المصرح بها ودعم الامتثال الضريبي والكشف عن أشكال التهرب عبر الحدود .
- الالتزام بالإبلاغ سنويا إلى الدول التي يتم تحديدها والمنضمة إلى هذا الاتفاق عن المعلومات المذكورة المتعلقة بغير المقيمين بتونس من رعايا هذه الدول والممسوكة من قبل المؤسسات المالية في تونس **بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالحسابات المالية للجالية التونسية المقيمة جبائيا في هذه البلدان والممسوكة من قبل المؤسسات المالية في تونس.**

على هذا الأساس وبهدف إتمام إجراءات تفعيل التبادل الآلي للمعلومات المتعلقة بالحسابات المالية يقترح الموافقة على انضمام الجمهورية التونسية إلى الاتفاق متعدد الأطراف بين السلط المختصة بشأن التبادل الآلي للمعلومات المتعلقة بالحسابات المالية، الموقع ببرلين في 29 أكتوبر 2014.

تلك هي الغاية من مشروع القانون الأساسي المعروض .